

# الجريدة الرسمية

( العدد ١٤ مكرر ) القاهرة في ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ - ١٧ يونيو سنة ١٩٥٨ ( السنة الأولى )

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٥٦ بتعديل رسم الإنتاج المفروض على الأسمت ؛

وعلى قرار مجلس الجمهورية الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ في شأن رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الأسمت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بشأن التعريف الجمركية ورسوم الإنتاج ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قصر :

مادة ١ - يحصل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الأسمت بصفة موحدة مقدارها جنيه و ٤٠٠ مليم (جنيه واحد وأربع مائة مليم) للطن الواحد.

مادة ٢ - ينحصر من حصيلة الرسم المنصوص عليه في المادة السابقة مبلغ بمقداره وزير الخزانة بمقدار أقصى قدره ٤٠٠ مليم (أربعمائة مليم) عن كل طن لدعم تصدير الأسمت .

مادة ٣ - يبطل العمل بالقرارين الصادرين في ٣ مايو سنة ١٩٥٦ و ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ المشار إليهما .

مادة ٤ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (١٥ يونيو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

في شأن رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الأسمت  
في الإقليم المصرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريف جديدة للرسوم الجمركية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ بفرض رسم استهلاك أو إنتاج على بعض الأصناف ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم إنتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ بشأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ بتحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الأسمت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج ؛